د. السيد أبو النجا

الإدارة بعد معركة العبور

obeikandl.com

obeikandl.com

فى رأيى أنه برغم ما أفاض فيه الكتّاب من تقييم لمعركة العبور فى ٦ أكتوبر الماضى ، وبرغم هذا التعبير البليغ الذى شاع بعد أن صكه قلم توفيق الحكيم فقال : « لقد عبرنا الهزيمة » ، وبرغم ما سرده الباحثون من آثار هذا العبور على النواحى السياسية والاجتماعية فى العالم العربى ، فإن هناك حقيقة لم تستهو الكاتبين إليها حتى الآن كما استهوتهم اعتبارات الذات ، فدبّجوا المقالات فى استعادة العرب ثقتهم بأنفسهم ، ورد الاعتبار للكرامة العربية الجريحة ، واستعادة الأرض السليبة والذود عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . . ونسوا فى غمرة حماسهم للنصر أن العامل المؤثر من خلف هذه النتائج كلها هو التخطيط الذى حدد وقت المعركة ، وحشد الجهود العربية من حولها ، وجمع السلاح المتكامل من أشتات المصادر ، ووجّه الاتفاقيات والعملات الصعبة والمحلية لمواجهة النفقات . هو القيادة الرشيدة التى لم تضيع وقت العرب فى الخطب الطنانة ، والشعارات الرنانة ، ولم تلهب شعور الجماهير بالحديث عن إسرائيل « المزعومة » ، وعن ظلم الاستعمار ، وأساليب الغدر والخيانة ، وعن الإباء وعدم التسليم بالهزيمة .

لقد توقفت القيادة عن الإسهاب المعتاد فيما فقدناه ، وعن سبّ الصهاينة

الملاعين ، والأمريكيين الكاذبين ، وعكفت على استقصاء نواحى القوة فى إسرائيل ، وتدبير الإمكانيات لمواجهة هذه النواحى ، واستعراض البدائل لبدء المعركة ، واختيار الحل الأمثل من بينها . ثم لم تضيع الممكن فى طلب المستحيل ، كما يقول الدكتور محمود فوزى ، ولم تقم بأعمال بهلوانية فى طلب التصفيق ، وإنما توقفت حين رأت التوقف أحكم من السير .

لقد كنت أنصت لأنور السادات فى الساعات الحالكة فأتخيله محاسباً يصور حساب الأرباح والخسائر فى كل حركة ، ويضبط ميزان المراجعة ليقارن بين المكاسب والتضحيات بعد كل مرحلة . كان مجلس الشعب يستقبله بالهتاف والتصفيق فلا يرد بغير الابتسام ، ويضع قبّعته العسكرية على المنضدة ثم يقول : « باسم الله » ، ويحاضر فى هدوء بدل أن يخطب فى ثورة ، ويتحدث إلى العقل بدل أن يتملق العاطفة ، ويتجه إلى المجتمع الدولى بلغة الإنصاف بدل أن يتباهى بلغة القوة . فإذا ذكر رئيسة وزراء إسرائيل فهى « مسز مائير » وليست شيئًا أقل . ذلك ومدافعنا تدك الحصون ، وصواريخنا تملأ الجو .

هكذا « صنع » أنور السادات قرار العبور ولم « يصدره » فقط صنعه من مواد أولية كثيرة ألف بينها ، ثم راقب عملية الصنع ، وجعل يختبر الجودة ، حتى وصل إلى النقطة التى انتهى عندها « تزايد الغلة » بلغة الاقتصاديين ، فأوقف آلة الحرب قبل أن تدخل المعركة دور التصفية ، فإن أخذ العرب حقوقهم بالمفاوضة فذاك ، وإلا فعلى السياسة الأمريكية أن تشهر إفلاسها ليبدأ هو الحرب من حيث انتهى .

وكما كان للإدارة الرشيدة أثرها فى تحقيق العبور ، وفى الحصول على نتائج إيجابية فى الأيام الأولى من المعركة ، فقد كان لإهمال ناحية إدارية هامة هى الاتصال Communication أثره الكبير فى الاختراق الإسرائيلى يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر . فقد كشف التحقيق عن أن نتائج الاستطلاع لم تكن تبلغ بسرعة إلى القائد الأعلى ، وأن قواد الفرق الميكانيكية لم يكونوا قريبين من قواتهم ليعطوهم التعليمات اللازمة أولا بأول . إن نقص الاتصالات العسكرية هو الذى سبب ثغرة الدفرسوار .

ومن وحى الروح الواقعية لأنور السادات أنه أمر بإطلاق حرية الكلمة والإفراج عن المعتقلين وإعادة القضاة إلى أماكنهم وإلغاء الحراسة ، ليجعل من الجبهة الداخلية سنداً قوياً يمده بالأحرار الذين يدافعون عن حرياتهم ولا يسوق له المقيدين بالأغلال وهم عبء على المعركة ، لأنه ليس فى قلوبهم ما يشدهم للقتال .

ثم واجه الرئيس واقع البلاد فلم يؤثر أهل الثقة ويخاصم أهل الخبرة ، لأنه عرف أن أهل الثقة ليسوا أهل نصح بقدر ما هم أهل تأييد ، وأن أهل الخبرة – وقد بعدوا بأنفسهم عن المشاركة فى تسيير الأمور على كره منهم – قد آن الأوان لإرضائهم والاستفادة بكفاياتهم .

ولم يستمع لقول من قال : « إن العبرة ليست بالربح وإنما هى بمدى استجابة المنشآت للأهداف الاشتراكية » ، وجعل شعاره السلامة المالية ، وعن طريقها عمل لتحقيق الأهداف القومية . وهكذا أخذ يحوّل الاشتراكية إلى وسائل عملية لزيادة الإنتاج ، رفع دخول العاملين وتوفير العملات الحرة ، ولم يقف عند ترديد الشعارات وعقد الاجتماعات وتنظيم الشلل وتوجيه المطالبات لرؤساء مجالس الإدارات .. هؤلاء الرؤساء الذين أصبحوا يشعرون أنهم على قدم المساواة مع باقى العاملين ، فلا يفصلون إلا بعد تحقيق ، ولا يوضعون فى السجون إلا بحكم القضاء ، ولا يشتمون فى الاحتفالات العامة لأنهم من نسل الرأسماليين وأتباع آدم سميث !

والحق أننا نجحنا اجتماعياً ولم ننجح اقتصادياً حتى الآن . نجحنا فى رفع رءوس العاملين والفلاحين أمام أصحاب رءوس الأموال ، وفى تحريرهم من الإقطاع وتعليمهم قراءة الصحف ومتابعة أنباء العالم ، وقضاء الإجازة الصيفية على شاطئ البحر ، وتعليم أبنائهم فى الجامعات وإيفادهم إلى أوربا – وليس هذا بالشىء القليل من الناحية الاجتماعية – ولكننا لم ننجح حتى الآن فى رفع دخولهم بما يوازى الارتفاع فى الأسعار .

والسؤال الآن هو : كيف نتجه فى سيرنا لنجعل من سياستنا الاقتصادية وعاء لما حققناه من نجاح اجتماعى ؟ إن السياسة الاقتصادية تظل حبراً على ورق مالم تأخذ الإدارة بيدها إلى ما تصبو إليه من آمال . والسبيل إلى إصلاح الإدارة

عسير بعض الشيء ، ولكن الذى يدعونى إلى السير فيه هو حرية الحركة التى هيأها لنا هذا العهد . لقد أصبح البوح بما فى الصدور ممكنًا ، فعلى الإداريين أن يأخذوا مكانهم على الطريق مع السياسيين .

إن إصلاح الإدارة يأتى من بابين كبيرين :

أولهما : تخليص القطاع العام من فائض العمالة .

وثانيهما : إطلاق يد المديرين فى إثابة المجتهد وعقاب المقصر .

أما عن الباب الأول فقد أعلنا مجانية التعليم فى المرحلتين الثانوية والجامعية ، ولم نتوسع فى إنشاء المعاهد وإعداد الأساتذة ، وإنما حشرنا أعداداً متزايدة من الطلاب فى الفصول والمدرجات دون أن نكفل لهم المستوى العلمى المطلوب ، ثم فرضنا الخريجين على الشركات فغاصت بهم حتى أوشكت أن تغرق .

وأخّرنا تعليم اللغة الإنجليزية إلى المرحلة الثانوية توفيراً للعناية باللغة العربية فحق على خريجينا قول طه حسين : « إن أميّ القرن العشرين هو الذى لا يعرف لغة أجنبية » فكيف بخريجينا وهم لا يجيدون اللغة العربية ؟

ولم نوجه الحاصلين على الشهادة الإعدادية بمجاميع قليلة من أول الأمر إلى المدارس الحرفية كالنجارة والبرادة والكهرباء والسباكة والحلاقة وغيرها ، كما لم نوجه الحاصلين على الثانوية العامة بمجاميع قليلة إلى المعاهد المهنية التى تخرج مساعدى الهندسة ومعاونى الصحة والعاملين فى الفنادق والممرضات فى المستشفيات . . . إلخ . وبهذا كان يمكن أن نقصر دخول الجامعات على المتفوقين من الطلاب الذين يصلحون فعلا لقيادة المجتمع فى مجالات تخصصهم ويجدون مقعداً يجلسون عليه ، ومعملا يتدربون فيه ، وأستاذاً يشرف عليهم فى دراساتهم وبحوثهم .

إن التعليم لم يعد ترفاً ذهنياً كما كان فى الماضى ، وإنما هو عملية استثمارية ، ومالم يعد على البلاد بأكثر مما أنفق فيه فهو عملية خاسرة . لقد أصبحت الدولة بالتعليم الجامعى فى خدمة الفرد ولم يعد الفرد فى خدمة الدولة . وإلا فما قيمة الأعداد الهائلة من الخريجين الجامعيين إذا كان نوعهم من مستوى يقل كثيرا عن المطلوب ؟ لقد طلبت مرة من أحد عمداء كلية الهندسة – وهو صديق – أن يرشح لى مهندساً

إلكترونيًّا فرد بالموافقة ، ولكننى قلت مستمرًّا : « أريد مهندساً ينتج » فعقب مستدركاً « أما المؤهل فنعم ، وأما الإنتاج فلا . . وكيف تريده أن ينتج وليس فى الكلية ورشة إلكترونية على الإطلاق ؟ » ، قلت : « إذن لماذا تدعون أنكم تخرجون مهندسين إلكترونيين ؟ » فقال فى صوت خفيض : « لعل من الأفضل حقًّا أن نذكر فى شهادة البكالوريوس أن فلانا خرج من الكلية ولم يتخرج فيها ! » .

إن مشكلتنا الإدارية الأولى فى رأيى هى انخفاض مستوى الخريجين وإغراق شركات القطاع العام بهم ، فيثقلون كاهلها ويأكلون أرباحها . وفائضهم يزداد عاماً بعد عام ، فعلينا أن نعبر هذا الفائض كما عبرنا الهزيمة . ليس معقولا أن يكون طلابنا جميعاً – دون طلاب العالم أجمعين – صالحين للجامعات . إن أكثرهم ليسوا طلاب علم وعمل ، وإنما هم طلاب خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر ، طلاب مكتب وكرسى فى مصلحة حكومية أو شركة من شركات القطاع العام . طلاب مركز اجتماعى له حقوق وليس عليه واجبات . ولست أفهم هذه المحاباة لخريجى الجامعات دون سواهم من المتعطلين والعجزة والمتسولين . إن ذوى المؤهلات أقدر من غيرهم على أن يدبروا لأنفسهم سبل العيش ، ويكفى أن الدولة ساعدتهم حين علمتهم بالمجان .

وحتى تكون كل شركة على بينة من أمرها لابد أن يكون لها « حساب خدمات » ترحل إليه العمالة الزائدة التى فرضت عليها دون أن يتطلبها الإنتاج ، ثم يكون الحكم على مدى نجاحها برصيد أرباحها وهو القيمة المضافة . أما مرتبات المقيدين فى حساب الخدمات فتنقل بالتدريج إلى حساب الأرباح والخسائر كلما احتاج العمل إليهم .

ولابد أن يلغى نهائيًا مبدأ توزيع الخريجين على الشركات ، ويترك لكل شركة أن تأخذ وأن تختار ما تحتاج إليه من العاملين ، فخير أن يكون فى السوق عاطلون من أن تنتشر البطالة المقنعة فى داخل الشركات فتربك أعمالها .

وإلى أن يتم هذا الإلغاء يحسن أن يكون التعيين مقصوراً على غير القاهرة والإسكندرية من المحافظات ، فهى أقل ازدحاما بالعاملين ، وأكثر احتياجًا للإصلاح .

وتخفيضاً من الزيادة القائمة يحسن الإعلان عن استعداد الدولة لدفع نصف المرتب لكل سيدة ترغب فى اعتزال الخدمة ولو إلى حين . فلا شك أن كثيرات منهن تقتضى ظروفهن العائلية بقاءهن فى بيوتهن . إن فى ذلك فائدة لهن وتوفيراً على الدولة .

وأما عن الباب الثانى فإن المديرين يمثلون الدولة التى هى صاحبة رأس المال . والدولة اختارت كلا منهم بعد فحص وتقليب ، فلماذا لا تضع ثقتها فيهم ؟ لماذا تطالبهم بالإنتاج وتغلّ يدهم عن الإصلاح ؟ هل معنى الاشتراكية أن يستوى الذين ينتجون والذين لا ينتجون ؟ وهل يصح فى الأفهام أن يرتقى العامل بفعل الزمن ولا يرتقى بفعل ما يقدم من عمل ؟ وما فائدة الهرم الإدارى إذا كان الذى على قمته لا يملك الحكم على الواقفين فى مواقع الإنتاج ؟

إن التخطيط لمعركة العبور كان بحكم الظروف مقصوراً على خط النار . أما ونحن نستعد الآن لمواجهة طويلة مع إسرائيل فلا عاصم اليوم من الهزيمة إلا أن ننهض باقتصادنا . وليس يكفى لهذه النهضة أن نفتح الأبواب للأموال العربية والأجنبية ، بل لابد من القضاء على هذا الخلل الإدارى الذى يخرّب كل شىء . لابد من تنظيم الأداة الحكومية بحيث تستجيب لمتطلبات أصحاب المصالح ، وتحشد عوامل الإنتاج لكى تتعاون فى تحقيق أكبر عائد مستطاع .

إن الانفتاح الاقتصادى مفيد كل الفائدة بل هو ضرورى ، ولكنه فى الوقت نفسه خطير كل الخطر ، فهو يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية فيدعو إلى التضخم وارتفاع الأسعار إن لم يقابله زيادة فى الإنتاج . وهو يحمل البلاد عبء فوائد رأس المال ، فلابد أن يكون العائد من رأس المال أكبر من الفائدة عليه . إن رأس المال الأجنبى يفقد البلاد سيطرتها على مقدراتها إذا لم ينهض رأس المال الوطنى معه فى الوقت نفسه . ولا عبرة بالتكنولوجيا الوافدة إذا بقيت ملك الأجانب وحدهم ، فالعبرة هى بانتقالها فى الأجل الطويل إلى أيدى المصريين . إن الانفتاح الاقتصادى قد يدعو إلى « الرفاهية » الاقتصادية ، ولكنه لا يدعو بالضرورة إلى « التنمية »

الاقتصادية . وما نريده فى بلد اشتراكى كبلدنا هوالتنمية ، لأنها هى التى تعود بالخير على القاعدة .

لقد اعترفنا بأخطائنا فى هزائمنا السابقة مع إسرائيل فعبرنا فى ٦ أكتوبر الماضى ، ويبقى أن نعترف بأخطائنا فى الإدارة لنضعها أيضاً فى الماضى ، ونضع الصحيح فى الحاضر ، والتخطيط فى المستقبل .

والله يهيئ لنا من أمرنا رشدا .

obeikandl.com